

اجتماع لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الخميس ١٦ إبريل ٢٠٢٠

عقدت لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة برئاسة المهندس/ حسن الشافعي وحضور كل من المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية والمهندس/ مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي اجتماعا عبر خاصية الفيديو كونفرانس وذلك في الساعة الثانية عشر ظهر يوم الخميس الموافق ١٦ إبريل ٢٠٢٠ استعراض المبادرة الأخيرة التي أطلقتها وزارة التجارة والصناعة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف حدة الآثار السلبية التي يواجهها هذا القطاع في ظل أزمة فيروس كورونا وكيفية تطبيق هذه المبادرة، وكذلك الدور الذي تقوم به البنوك المصرية لمساعدة هذا القطاع على تجاوز هذه المحنة

وقد شارك أيضا في الاجتماع كل من:

- الدكتورة/ هالة فوزي أبو السعد وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب المصري
- الأستاذة الدكتورة/ يمن الحمادي أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس
- الأستاذ/ هاني مجدي مدير إدارة الشكاوي وخدمة العملاء والمنصة الإلكترونية بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
- الأستاذ/ ممدوح عافية رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري

المهندس/ حسن الشافعي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- بدأ الاجتماع بالدعاء لمصر ولكافة العالم بأن تنتهي أزمة كورونا وأن ينجو العالم منها
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون أكثر القطاعات تأثرا بأزمة كورونا لأنها أقل المشروعات التي تمتلك السيولة النقدية وبالتالي ستصبح أضعف الاقتصاديات عند انخفاض الدخل
- سارعت الحكومة بمبادرات إيجابية للخروج من الأزمة ومنها المبادرة الأخيرة التي أطلقتها وزارة التجارة والصناعة لتخفيف حدة الآثار السلبية التي يواجهها هذا القطاع

المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية:

- أعلنت الدكتورة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه سيتم بدء صرف مستحقات المساندة التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى ٥ مليون جنيه

- تهدف هذه الخطوة إلى دعم هذا القطاع من خلال توفير السيولة النقدية للوفاء بالالتزامات المالية في دفع الرواتب بانتظام وحماية حقوق العمالة والموظفين واستمرار النشاط الاقتصادي

الأستاذ/ هاني مجدى مدير إدارة الشكاوى وخدمة العملاء والمنصة الإلكترونية جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

- قامت الدكتورة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة باعتبارها أيضا الرئيس التنفيذي للجهاز بعمل تيسيرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح المبادرة الأخيرة (القرض المعبري) وقد سمي كذلك للعبور من الأزمة
- هذه المبادرة متاحة لعملاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بشرط أن يكون قد مر على مشروع مدة سنتين ويتاح التمويل بحد أقصى مليون جنيه للنشاط الصناعي و ٥٠٠ ألف جنيه للمشروعات الخدمية على أن يكون منتظما في السداد ولديه حد أدنى ٥ عمال
- بالنسبة لغير عملاء الجهاز يشترط أن يكون قد مر على المشروع ٤ سنوات ويتاح التمويل بحد أقصى ٥٠٠ ألف جنيه للمشروع الصناعي و ٢٥٠ ألف جنيه للمشروع الخدمي وأن يكون لديه أيضا حد أدنى ٥ عمال
- تم عمل دليل استرشادي لوقاية العمالة من أزمة كورونا وتم توزيعه على الفروع الإقليمية للجهاز وعملاء الجهاز (القطاع الزراعي والصناعي والتجاري)
- فائدة هذا القرض ٨% متناقصة للمشروعات القائمة
- تم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لمنع التجمعات من خلال التعامل مع الجهاز عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال الخط الساخن ١٦٧٣٣ لحجز موعد قبل التوجه إلى الجهاز
- بدأ بعض العملاء في التقدم لعمل مشروعات لإنتاج الكمادات والقفازات ولكن تواجههم مشكلة توقف الخدمات الحكومية اللازمة لإصدار التراخيص اللازمة لهذه المشروعات
- تم عمل آلية للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتمويل المشروعات المتناهية الصغر لتأجيل الأقساط التي يتم دفعها سواء بالنسبة لهذه المنظمات أو المستفيدين منها
- هناك بعض المناطق التي يقوم الجهاز فيها بالنزول مباشرة والمبادرة للعملاء وليس انتظارهم
- يقوم الجهاز بتقديم قروض ميسرة للقطاع غير الرسمي
- جاري إطلاق منصة إلكترونية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لربط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمشروعات الكبيرة والمتوسطة

الدكتورة/ هالة أبو السعد وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب المصري:

- طالبت بتقليل الفائدة على القروض المقدمة في المبادرة الأخيرة
- ضرورة تحويل الأزمة لفرصة ودعم المشروعات اللازمة لهذه الفترة مثل الكمادات والقفازات

- هناك ٩٧٠ جهاز يعملون في الإقراض متناهي الصغر بالإضافة إلى ٣,٥ مليون مواطن يعملون في المشروعات المتناهية الصغر ويخضعون لهيئة الرقابة المالية ويعمل في الجهات التي تقوم بتمويل هذه المشروعات حوالي ٤٠ ألف موظف وهذه الجهات لا ينطبق عليها مبادرة البنك المركزي الأخيرة الخاصة بتأجيل سداد الأقساط، لذا يجب إتاحة التأجيل لهم أيضا بالإضافة إلى وجود بعض المحفزات لاستمرارها
- قامت الرقابة المالية باتخاذ بعض القرارات لضمان استمرار المشروعات المتناهية الصغر منها:
 - ١- تشكيل لجنة لإدارة الأزمة في الرقابة المالية
 - ٢- تشجيع عمل مبادرة من الشركات والمجتمع المدني العاملة في هذا المجال لضمان استمرار دفع مرتبات الموظفين العاملين فيها
- هناك ٦٠٠ جمعية يعملون في الإقراض متناهي الصغر في وجه قبلي في الفئة ج (مبيعات المشروعات أقل من ١٠ مليون جنيه) ولديها مشكلة في الاستمرار
- قدمت اقتراحا بأن تقوم الشركات المتناهية الصغر بسداد كافة المستحقات بشكل كامل مع تقليل الفوائد
- هناك ٣٧٢ ألف مستفيد في القطاع الزراعي ٣,٤% من التمويل متناهي الصغر أي مليار و٩٠٦ ألف جنيه من قيمة المحفظة
- المشروعات الإنتاجية متناهية الصغر ٨٠% منها مستفيدة في الأزمة و ٢٠% فقط متضررة
- ضرورة التفكير في سلاسل الإمداد بالنسبة للمصانع الكبيرة والمتوسطة
- تم مناقشة قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اللجنة في مجلس النواب وهناك باب كامل خاص بالقطاع غير الرسمي

المهندس/ مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي:

- هناك فرصة كبيرة للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الحالية ورفع قدراته في تلبية الطلب المحلي وذلك نظرا لما تشهده الفترة الحالية من تباطؤ في الصناعة العالمية وبالتالي تباطؤ وصول الواردات من مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات الكبيرة والمتوسطة من الخارج مع التأكيد على ضرورة توجه الدولة للحد من الواردات وتشجيع الصناعة المحلية.
- يجب الحصول على قاعدة بيانات خاصة بالمشروعات الصغيرة القائمة بالفعل ويتم تصنيفها قطاعيا ويتم توزيعها على المصانع المتوسطة والكبيرة لعمل تشابك بين الطرفين وبالتالي حصول هذه المصانع على احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج من المشروعات الصغيرة

الأستاذ/ ممدوح عافية رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري:

- قام البنك المركزي المصري بمد فترة السداد للعملاء لفترة ٦ أشهر لتوجيه هذه الأقساط إلى مصروفات عاجلة أخرى وهو ما يعتبر رفع الحد الأقصى للعملاء
- لدى البنك الأهلي المصري ٧٥ ألف عميل يعملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- تم خفض نسبة الفائدة على المشروعات الصناعية من ١٠% إلى ٨% للمشروعات المتوسطة (التي يصل حجم مبيعاتها إلى مليار جنيه سنويا) ثم تم ضم النشاط الزراعي لهذه المبادرة، وكذلك المشروعات الصغيرة (التي يصل حجم مبيعاتها إلى ٥٠ مليون جنيه) ثم المتناهية الصغر (التي يصل حجم مبيعاتها إلى ٢٥٠ ألف جنيه سنويا)
- يقوم البنك الأهلي المصري بالمتابعة اليومية لاستخدامات العملاء لمعرفة مدى احتياجهم للتمويل المباشر
- البنك الأهلي المصري موزع في ١٠ مناطق في الجمهورية لمعرفة نبض العملاء في كل منطقة
- أكثر قطاع سينمو بعد الأزمة هو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنه يمكنه تغيير ال business model الخاص به
- حدثت عدة تغييرات بسبب هذه الأزمة منها تغيير الأسواق المستهدفة، ضرورة إيجاد بديل محلي للمكونات المستوردة، ضرورة تغيير أسلوب الإنتاج، ضرورة أن يكون المستثمرين جاهزين لهذه التغييرات
- تم تكوين ٥٠ مجموعة عمل من البنك الأهلي المصري متخصصة منتشرة في مصر لخدمة العملاء في مرحلة الأزمة لتقديم خدمات مصرفية وخدمات غير مالية (قائمة من الخدمات الاستشارية) بالتعاون مع أحد الشركاء الدوليين المتخصصين ومن تلك الخدمات إدارة الموارد البشرية والاحتفاظ بالمهارات وإعادة النظر في أساليب التصدير وإدارة المبيعات والعملاء مثل مشاريع السوفت وير والذكاء الاصطناعي، وفي هذا الإطار فقد طالب المهندس/ مجد الدين المنزلاوي أن يقوم البنك الأهلي المصري بإرسال هذه القائمة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين
- ضرورة وجود رؤية واضحة للصناعات في ظل التحول الرقمي الذي يتم حاليا
- الأزمة كانت بمثابة ناقوس الخطر لضرورة تغيير استراتيجية الصناعة
- القطاع المصرفي يجب أن يبادر ويشارك لإعادة صياغة الإمكانيات وفقا لما هو مطلوب
- محفظة البنك الأهلي المصري للقطاع الزراعي ٩,٢ مليار جنيه + ٤ مليار جنيه لأنشطة مرتبطة بالقطاع الزراعي مثل التصنيع الزراعي
- يقوم البنك الأهلي المصري بتمويل المبتدئين Start ups ولكن بشرط القدرة على الإنتاج والقدرة على البيع والتسويق

الأستاذة الدكتورة/ يمن الحماقي أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس:

- ليس هناك مشروعات صغيرة ومتوسطة فاعلة، حيث تنخفض مساهمتها في الناتج القومي، مع وجود تركيز في الإنتاج
- ضرورة عمل مبادرات لجذب القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي على أن تكون الخطة الموضوعية قطاعية وعمل دراسات ميدانية لهذا القطاع بالتعاون مع الحكومة
- وفقا لمنظمة العمل الدولية فإن ٧٣% من العمالة في مصر تعمل في القطاع غير الرسمي وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع البطالة حيث من المتوقع أن تتراوح ١٤ - ١٦% بسبب هذه الأزمة

- المبادرات التي خرجت لتشجيع القطاع غير الرسمي لم تنجح حتى الآن
- القطاعات التي يجب التركيز عليها في الفترة الحالية: المستلزمات الطبية، تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الغذائية
- منظمات المجتمع المدني التي تقوم بالإقراض متناهي الصغر فائدتها عالية جدا فيمكن نقل هذه المشروعات إلى البنوك للاستفادة من مبادرة البنك المركزي بفائدة الـ ٥%
- اقتراح بعمل منصة على موقع الجمعية بهدف تجميع أصحاب المشروعات المتوسطة والكبيرة مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لعمل تشابك بينهم للإنتاج بمواصفات التي يحتاجها رجال الأعمال وفي هذا الصدد أشار المهندس/ مجد الدين المنزلاوي إلى ضرورة قيام أصحاب الأعمال بتحديد احتياجاتهم من المكونات كما أكد الأستاذ/ ممدوح عافية على أنه تم التعاون بين البنك الأهلي المصري ومركز تحديث الصناعة وعمل حصر بالمكونات التي تحتاجها الصناعات المتوسطة والكبيرة
- طالبت بعمل ورديات للقطاعات الهامة في الحكومة بما لا يتعارض مع الإجراءات الاحترازية حتى لا يتم تأخير الإجراءات

المناقشة:

وقد تم فتح باب المناقشة حيث أشار الأستاذ/ عبد الحميد دمرdash رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وعضو مجلس النواب وعضو الجمعية إلى أن ٦٠ - ٧٠% من الصناعات الغذائية في مصر تعتمد على القطاع الزراعي لذا يجب إعطاء هذا القطاع الأولوية في التمويل، كما أن تمويل مشاريع نظم الري الحديث في الدلتا والتحول إلى استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة تعد من الفرص الواعدة للقطاع المصرفي وهدف قومي لمصر في ظل ندرة المياه والاتجاه نحو ترشيد الاستهلاك للطاقة والمياه

أما الدكتورة/ أمنية فهمي نائب رئيس مجلس الأعمال المصري الروماني بالجمعية فقد أكدت أن أغلب الشباب المعتمدين على الصناعات الحرفية وقف نشاطهم لأنهم كانوا يركزون في التسويق لمنتجاتهم على المعارض

وقد أشار المهندس/ مصطفى النجاري رئيس لجنة التصدير بالجمعية إلى أن تأثير الكورونا أدى إلى انخفاض قيمة العملات في دول كثيرة مما سيؤدي إلى زيادة رغبتهم في التصدير بعد انتهاء الأزمة لذا يجب وضع ذلك في الاعتبار واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة القوية التي ستواجهها من المنتجات الأجنبية وذلك من خلال خفض تكاليف الإنتاج بالنسبة لها وإطلاق المبادرات التي تشجعها على تصدير منتجاتها وبالتالي يكون لديها القدرة على المنافسة والتصدير.

الأستاذ/ عمرو أبو فريخة عضو الجمعية ورئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية أكد أن هذه الأزمة ستعصف بالشركات التي لديها قصور والتي لا تستطيع التصدير أو الوفاء بالاشتراطات الخاصة بالإنتاج

كما أشار الأستاذ/ عمرو فتوح عضو الجمعية إلى تجربته الناجحة مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كما أن الصناعات التكميلية والطبية من أهم الصناعات الحيوية التي يجب التركيز عليها في الفترة المقبلة بجانب توفير كافة احتياجات المصانع الكبرى من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لتعميق الصناعة الوطنية خاصة في ظل تباطؤ معدلات الإنتاج الصناعي في العالم وعدم قدرة الشركات المصرية على تدبير احتياجاتها من الخارج.

وفي النهاية أعلن المهندس/ حسن الشافعي رئيس اللجنة عن التوصيات التي خرج بها هذا الاجتماع والتي تمثلت فيما يلي:

- ١- إسقاط الفوائد على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال الفترة الحالية لحين انتهاء الأزمة
- ٢- التأكيد على مبادرة البنك المركزي المصري الخاصة بتأجيل سداد القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المطالبة بتطبيق هذه المبادرة على المشروعات المتناهية الصغر التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية لمدة ستة أشهر لحين انتهاء الأزمة
- ٣- الإعفاء الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر طوال فترة الأزمة
- ٤- تقديم قروض بدون ضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بأقل فائدة ممكنة
- ٥- نظرا لتضرر القطاع غير الرسمي من الأزمة الحالية، فإن الظروف مواتية الآن لإدخال هذا القطاع إلى المنظومة الرسمية من خلال قيام القطاع المصرفي بتقديم مبادرات لمساندته خلال تلك الأزمة.
- ٦- إنشاء منصة دائمة تضم قاعدة بيانات لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وكذلك احتياجات المصانع الكبيرة من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لعمل تشابك بين الطرفين وبالتالي توفير احتياجات هذه المصانع من مستلزمات الإنتاج من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر
- ٧- إنشاء شركة مساهمة لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيعها محليا وتصديرها (المساهمين فيها من رجال الأعمال) ويكون لها مميزات وإعفاءات